إحالة لجنة الهدم ورئيس بلدية جرمانا على القضاء

| عبد المنعم مسعود

كشفت مصادر خاصة لـ«الوطن» في محافظة ريف دمشق أن الأمن الجنائي أحال الموقوفين حول مخالفات البناء في مدينة جرمانا على القضاء وأودعوا سجن عدرا بانتظار أن يبدأ القضاء إجراءاته ويبت بحقيقة التهم الموجهة لهم، منوهين بإمكانية خروج أي منهم بسند كفالة إذا ما رأى القاضي ذلك ليتابع إجراءات التقاضي من خارج السجن.

وأشارت المصادر إلى أن التحقيقات التي يجريها الأمن الجنائي حول مخالفات البناء في مدينة جرمانا تأتي على خلفية كتاب مرفوع إلى محافظ ريف دمشق يتضمن التقصير الحاصل في بلدية المدينة وبناء عليه أحيل الكتاب على الأمن الجنائي للقيام بإجراءات التحقيق التي بدأت قبل شهر باستدعاء وتوقيف لجنة الهدم ورئيس المكتب الفني السابق وتالياً رئيس البلدية الحالي.

وذكرت المصادر أنه لم يصدر حتى الآن قرار بتسمية رئيس بلدية للمدينة في وقت يقوم نائب رئيس البلدية بإدارة بلدية المدينة من دون صلاحيات مالية تسمح له بممارسة مهامه على أكمل وجه وخصوصاً أن آمر الصرف في البلدية يعتبر وفقاً للقانون رئيس البلدية ووفقاً للحالة الراهنة فلا يمكن صرف أي مبالغ لإصلاح الآليات أو تعبئة وقود أو أي نفقات مالية أخرى يحتاج إليها عمل البلدية.

وبالعودة إلى البناء الذي تهدم نهاية الأسبوع الماضي بينت المصادر أن البناء يقع في منطقة منظمة لكنه مخالف ولا يملك رخصة بناء وأن أصحابه اختصروا الوقت واختصروا مصاريف الترخيص وقاموا بإنشاء البناء من دون رخصة ولولا أن تهدم الطابق الأخير الأمر الذي أدى إلى كشف المخالفة لأكملوا عملهم.

وبينت المصادر أن تقديم الطلب للترخيص لا يعني موافقة وأن إنشاء البناء وفقاً لنظام ضابطة البناء أول فني وثان فني لا يعفي من الرخصة وخصوصاً أن أصحابه استمروا بالمخالفة ببناء طوابق إضافية مخالفة.

مدير كهرباء اللاذقية يبين أسباب ازدياد ساعات التقنين

| اللاذقية – عبير سمير محمود

يعاني مواطنو اللاذقية وخاصة في الأحياء الشعبية من انقطاع التيار الكهربائي ساعات متواصلة تتراوح في بعض المناطق بين ٦ إلى ٨ ساعات متواصلة، مطالبين بتوزيع عادل للتيار الكهربائي خارج أوقات التقنين.

وذكر أحد المواطنين لـ«الوطن» أن مواجهة الأزمات الخدمية والمعيشية باتت مسألة ضرورية وعلى الجهات المعنية التحرك وإنقاذ المواطن قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة في ظل برد قارس يواجهه دون أي وسائل للتدفئة في ظل انقطاع الغاز والمازوت والكهرباء، مشيرين إلى أن الانقطاع العشوائي والمتكرر بصورة مفاجئة أدى أيضاً لكوارث مادية بفعل ضرب التيار للعديد من الأدوات الكهربائية كالبرادات والغسالات.

وحول زيادة ساعات التقنين الكهربائي وعشوائية وصل التيار في مناطق عدة باللاذقية، كشف مدير كهرباء اللاذقية نزيه معروف لـ "الوطن"، أن زيادة ساعات التقنين في المحافظة وعدم انتظام وقت وصل التيار نتيجة لعاملين رئيسيين، الأول الانخفاض الكبير بدرجات الحرارة، والعامل الثاني بسبب انخفاض التردد.

وبيّن معروف أن أحوال الطقس في محافظة اللاذقية في ظل المنخفض الجوي الذي يضرب المحافظة منذ عدة أيام، أدت لزيادة كمية استهلاك الطاقة، وإلى انخفاض التردد الذي أدى بدوره إلى عمل الحمايات الترددية في المحطات وفصل متكرر للخطوط المغذية للمستهلكين.

وأكد مدير الكهرباء أنه ما دام التردد منخفضاً ستبقى الخطوط تتعطل بشكل دائم، مبيناً أن الحماية عندما تكون كمية الاستهلاك أكبر من الكميات المولدة التي تؤدي إلى انخفاض التردد، لذا تستخدم هذه الحماية تجنباً لفصل الشبكة الكهربائية في سورية بشكل كامل.

وأكد معروف أن إلغاء العمل وفق نظام "انخفاض التردد" الكهربائي، هو الحل لعودة ثبات فترات التقنين، مبيناً أن الحماية الترددية هي السبب الرئيسي لفصل التيار الكهربائي لساعات متواصلة ما يجعل التقنين عشوائياً وغير منتظم.

وحول حقيقة ما يثار عن نقص الفيول، قال معروف إنه نتيجة للحصار الاقتصادي على بلدنا، لدينا نقص في كميات الفيول الواردة إلى محطات التوليد، من جهة، ونقص في كميات الغاز التي تغذي هذه المحطات من جهة أخرى.

وأشار معروف إلى أن النقص الكبير في كميات الغاز المغذي لمحطات التوليد بحدود ٦ – ٧ ملايين متر مكعب، لافتاً إلى أنه في حال توافرت هذه الكمية ستكون محطات التوليد قادرة على تغذية الشبكة السورية بشكل جيد.

وأكد مدير كهرباء اللاذقية أنه مع تحسن الطقس والظروف الجوية بارتفاع درجات الحرارة، مع توفر غاز توليد المحطات، سيؤدي حتماً إلى تحسن الواقع الكهربائي في اللاذقية خلال الفترات المقبلة.

لا نقبل أن يعمل المعلم سائق تكسي أو بائع خضرة ويجب ممارسة مهنته كمدرس

زعل لـ«الوطن»: رفع تعويض طبيعة العمل للمعلمين من ٧ حتى ٣٠ بالمئة

لا خلاف حول إعطاء الدروس الخصوصية لكن في إطار منظم

| محمد منار حميجو

كشف نقيب معلمي سورية وحيد زعل أنه سيتم رفع تعويض طبيعة العمل للمعلمين من ٧ إلى ما بين ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة، مؤكداً أنه تم وضع الترتيبات النهائية بين وزارتي التربية والمالية لإصداره كمرسوم.

وأضاف زعل: المدرس يجب أن يكون له اهتمام خاص لأن التعليم هو الأساس والبنية الحقيقية للدولة ولكن الكل يعي أن البلد تعيش في ظل حرب حصار اقتصادي، مؤكداً أنه رغم ذلك فإن الدولة تسعى إلى تحسين راتب المعلم والموظفين عموماً.

وفيما يتعلق بما تم نشره على بعض صفحات الفيسبوك حول اقتحام وزارة التربية للبيوت لضبط المعلمين الذين يعطون دروساً خصوصية أوضح زعل أن الوزارة تتابع المدرس الذي يعمل في مؤسسات تعليمية غير مرخصة ومخالفة في حين ضمن المرخصة فإنه يعتبر حقاً للمعلم أن يدرس فيها ولا يوجد ما يمنع ذلك.

وأضاف زعل: لا نقبل أن يمارس المعلم مهنة سائق تكسي أو بائع خضار بل يمارس مهنته كمدرس لكن ضمن إطار منظم ومؤسسات مرخصة.

وأشار زعل إلى أنه يوجد ضابطة عدلية هي التي تمارس عملها تحت إشراف وزارة التربية بشكل منظم وقانوني وليس كما تم تصويره عبر بعض صفحات الفيسبوك.

وأعرب زعل عن أمله في أن يتقدم أي مدرس تعرض لهذا الموقف بشكوى رسمية بأنه تم اقتحام منزله لضبطه وهو يعطي دروساً خصوصية، موضحاً أن الوزارة تتحرك بناء على شكاوى بوجود مؤسسات غير مرخصة وفي حال ثبت ذلك فإنه تفرض بحقها عقوبات مادية.

وأكد زعل أنه لا يحق للوزارة أن تقبض على المعلم بل هناك نظام معمول به وهو فرض عقوبات مادية بحقه في حال ثبت ذلك، معتبراً أنه لا يوجد خلاف حول إعطاء الدروس الخصوصية لكن في إطار منظم.

وفيما يتعلق بموضوع المعلمين الذين خرجوا بحكم المستقيل بين زعل أن المعلم يحصل على حقوقه من النقابة إذا كان شريفاً ولا يوجد حوله شيء يخل بأمن البلد وفي حال ثبت عكس ذلك فبكل تأكيد لن يحصل على ذلك لأنه باع الدولة والوطن وأخل بنظام النقابة، مؤكداً أنه تتم دراسة كل حالة على حدة بالاعتماد على دراسات الجهات المختصة في هذا المجال.

وأشار زعل إلى أنه تم إعطاء مدد زمنية أقصاها ثلاث سنوات للمعلمين المتخلفين عن تسديد اشتراكهم لكيلا يتم فصلهم من النقابة، مبيناً أن هناك بعض القضايا تم منحها سنتين وأخرى أقل من ذلك بحسب كل حالة.

وأعلن زعل عن زيارة إلى العراق والاجتماع مع نظرائه العراقيين، مؤكداً أنه تم طرح أكثر من قضية وهي بحاجة إلى ترتيبات بين البلدين حتى يتم إصدار اتفاقيات بين الجانبين في إطار التعليم.

ورأى زعل أن تطوير المناهج حالة طبيعية في كل دول العالم ويجب دائماً أن يكون هناك تطوير، مشيراً إلى أن الوزارة أنهت تطوير مناهجها من الصف الأول حتى الثالث الثانوي لكن لن يكون النهائي.

وأضاف زعل: دائماً سيكون هناك تطوير ضمن الواقع الموجود وحسب الأنظمة التي تسعى لإحداث شيء في الجانب الأخلاقي والعلمي والوطني، مشدداً على ضرورة تطوير الأدوات التي تتناسب مع المنهاج الحديث.

وأشار زعل إلى أنه تم الدخول في التعافي في مسألة تدريب المعلمين على المناهج في حين أن وسائل التدريس تحتاج إلى الوقت لتطويرها باعتبار أن الموضوع يحتاج إلى موازنة مالية.

المباشرة بتأهيل حي المطار القديم في دير الزور

| الوطن

بدأت ورش مديرية الخدمات الفنية في محافظة دير الزور بالتنسيق مع مجلس المدينة، بتأهيل وتنظيف وفتح الشوارع وإزالة الأنقاض في منطقة حي المطار القديم وذلك استكمالاً للخطة الموضوعة في مختلف مناحي الحياة ولاسيما واقع الخدمات في محافظة دير الزور بعد أن دحر الجيش العربي السوري تنظيم «داعش» الإرهابي في هذه المنطقة.

وأكد «للوطن» مدير الخدمات الفنية بدير الزور ناصر سبع بأنه تم البدء بتأهيل الحي الذي يشمل المرحلة الأولى من إعادة تأهيله فتح الشوارع الرئيسة والفرعية وإزالة السواتر الترابية وترحيل الأنقاض، على أن تتبعها مراحل أخرى تتضمن تأهيل الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات تمهيداً لعودة الأهالي الذين بدورهم بدؤوا بتنظيف منازلهم وترميمها تدريجياً.

من جانبه أكد رئيس مجلس مدينة دير الزور رائد منديل أن ورش المديرية فتحت المحور الممتد من الملعب البلدي باتجاه شارع غسان عبود وشارع الهجانة وصولاً إلى الثانوية الصناعية وإزالة السواتر والأنقاض من الشوارع مشيراً إلى أن الورش تواصل جهودها في إطار العمل لتنظيف شوارع المدينة تمهيداً لعودة الأهالي إلى منازلهم التي هُجروا منها في أوقات سابقة بسبب الإرهاب الذي طال مختلف قطاعات المدينة.

ومع إعادة النبض لحي المطار القديم تكون مدينة دير الزور استعادت جزءاً أكبر من عافيتها ما يدل على ترجمة الجهود الحكومية إلى واقع ملموس ويفسح المجال أمام من هُجروا قسراً بسبب الإرهاب بالعودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية في هذا الحي وغيره من أحياء دير الزور.

تسريع إجراءات البت بضبوط الغش في جامعة دمشق

ملندي لـ«الوطن»: ٤٤ حالة غش في امتحانات الحقوق منها حالة انتحال شخصية و٧ باستخدام البلوتوث

| فادي بك الشريف

بين عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق ماهر ملندي في حديث لـ«الوطن» صدور ٩٠ بالمئة من نتائج كلية الحقوق للفصل الدراسي الأول، مؤكدا أنه ستصدر بقية النتائج الأسبوع القادم كأقصى حد، وخاصة أن هناك تدرجاً بإصدار النتائج، بحيث يتم إصدار مادتين على الأقل يومياً، معتبرا أن نسب النجاح جيدة، وحتى تاريخه لم تصدر أي مادة نسبة نجاحها أقل من ٢٠ بالمئة وهذا مؤشر إيجابي جداً.

ولفت ملندي إلى أن النظام الفصلي المعدل خفف من العبء الامتحاني، ولاسيما مع تقدم مقررات الفصل الأول فقط، إضافة إلى تحقيق أريحية خلال فترة الامتحانات فيما يخص الطلاب والإدارة، وخاصة مع وجود تنظيم أكبر في تقديم المقررات، مبينا أن هناك مقررات نسب نجاحها أكثر من ٨٠ بالمئة، ومتوسط نسب النجاح لإجمالي المقررات بين ٤٠ و٦٠ بالمئة.

وكشف عميد كلية الحقوق عن ضبط ٤٤ حالة غش وشغب وتلاعب امتحاني خلال الامتحانات توزعت على ١٨ حالة غش باستخدام القصاصات الورقية و١٠ حالات باستخدام جهاز الجوال إما مقفل أو مفتوح، إضافة إلى ٧ حالات باستخدام البلوتوث وضبط حالة انتحال شخصية، ناهيك عن حالات الشغب وتغيير القاعة والامتناع عن تسليم ورقة الامتحانات، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

موضحاً أن العقوبات تتدرج من وضع علامة الصفر إلى الفصل النهائي فيما يخص الغش باستخدام البلوتوث أو انتحال الشخصية إن ثبتت المسألة، علماً أن هذا الموضوع تحدده لجنة الانضباط برئاسة نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية.

> نتائج جميع المقررات تصدر الأسبوع القادم.. ونظام جديد للدراسات العليا

وأكد ملندي وجود تسريع في عملية البت بنتائج ضبوطات الغش مقارنة مع الفترة السابقة، وهذا يعود لتحسين الآلية وتنظيم العمل، معتبراً أنه تم اختصار نصف الوقت، علماً أن جلسة البت بالضبوط كانت تستغرق أكثر من شهر، ليتم اختصاره إلى ١٥ يوماً كأقصى حد، الأمر الذي يؤدي لخلق ارتياح لدى الطلاب والبت السريع في الموضوع وعدم السماح بأي تدخل، مضيفا: لجنة الانضباط لا يمكن على الإطلاق أن تظلم أحداً، ولاسيما مع وجود تدقيق وتحقيق كبير وشديد في كل مسألة أو حالة غش وضبط، ذاكراً عدم ضبط أي خلل لأي عضو هيئة تدريسية، علماً أن جميع المسائل تحت السيطرة.

وأشار ملندي إلى وجود أكثر من ٧ آلاف طالب يتقدم اليوم لامتحان برنامج الدراسات القانونية في التعليم المفتوح، مؤكدا تأمين جميع التجهيزات، مع وجود ١٠٠ مراقب إضافة إلى الاعتماد على طلاب الدراسات العليا البالغ عددهم ٣٠٠ طالب، ذاكرا اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق غير الملتزمين بعملية المراقبة، وخاصة أنه على كل طالب الالتزام بـ١٠ جلسات امتحانية، مضيفاً في سياقه إن عقوبة الغش الامتحاني في امتحان الدراسات العليا هو الفصل النهائي.

وأوضح ملندي رفع دراسة تطبيق نظام جديد للدراسات العليا يتضمن التخفيف من الدوام والامتحان الشفوي وإيجاد مواد حديثة مبتكرة ودمج بعض المقررات مع بعضها، مع الجمع بين القيمة العلمية والمخرجات وتخفيف العبء على الطلاب، ذاكراً أن النظام في حال اعتمد سيطبق اعتباراً من العام الدراسي القادم، ناهيك عن التركيز على الجوانب العملية بشكل أكبر والخروج من التقليدية.

مضيفاً إن الخطة الدرسية الجديدة طبقت منذ سنتين ولم تظهر أي إشكالية أو شكوى حولها مع إصدار أحكام انتقالية، مع إصدار كل شيء بشكل دوري على موقع الكلية بما فيها السير الذاتية لأعضاء الهيئة التدريسية.

عمال الكهرباء:

نقص في القطع التبديلية والآليات والحوافز

| محمود الصالح

كشف تقرير نقابة عمال الكهرباء في دمشق عن تدني نسبة التنفيذ في الخطة الإنتاجية للمؤسسة العامة لنقل الطاقة خلال العام الماضي التي لم تتجاوز ٤٨ بالمئة وكذلك تدني نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية للمؤسسة نفسها، على حين كانت المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء قد نفذت ٧٠ بالمئة من خطتها الاستثمارية وتدنت نسبة تنفيذ خطتها الإنتاجية إلى ٥٨ بالمئة، في الوقت ذاته، وبين التقرير العمالي ارتفاع نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء إلى أكثر من ٧٦ بالمئة والخطة الإنتاجية إلى أكثر من ٨٦ بالمئة، على حين كانت خطط التنفيذ الاستثماري والإنتاجي لفرع السورية للشبكات في المنطقة الجنوبية قد تجاوز ١٠٠ بالمئة وفرع الإنارة تجاوز ١٣٥ بالمئة في خطته الإنتاجية.

هذه الأرقام جاءت لرصد الأعمال في قطاع الكهرباء في دمشق، وكشف التقرير وجود نقص حاد في القطع التبديلية وطالب بتأمينها وكذلك وجود نقص في الآليات الخفيفة والثقيلة، وطالب عمال الكهرباء بتحسين الحوافز الإنتاجية لعمال الكهرباء لأنها في الوقت الحالي لا تتناسب مع طبيعة العمل، وكذلك ضرورة رفد الشركات بالكوادر الفنية المتخصصة لتعويض النقص والعمل على توسيع شبكات النقل مع التوتر العالي ٤٠٠ ك ف، وطالب العمال بتحسين كفاءة إنتاج الطاقة الكهربائية وتخفيض الفاقد وتحقيق التوازن في أسعار حوامل الطاقة.

رئيس مكتب نقابة عمال الكهرباء علي مرهج أكد في مؤتمر النقابة أنه تم تقديم إعانات صحية لعمال النقابة من خلال صندوق المساعدة الاجتماعية تجاوزت ٩٠ مليون ليرة سورية إضافة إلى ١٢,٦ مليون ليرة قروض مساعدة اجتماعية استفاد منها ٣٥٠ عاملاً، وتم رفد صندوق المساعدة الاجتماعية خلال العام الماضي بمبلغ ٥,٤ ملايين ليرة وهي من واردات أرباح النادي السياحي لعمال الكهرباء، وهناك أكثر من ٨٤ مليون ليرة قدمها صندوق المساعدة الاجتماعية للعاملين كإعانات فقط.